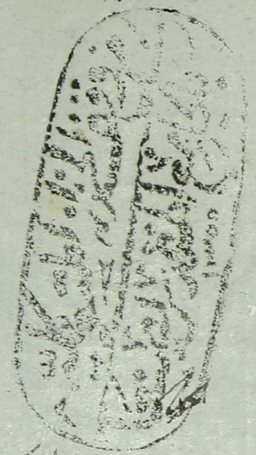

بسم الله الرحمن الرحيم حامداً لمن طهّر قلب من اجتباه
العناية فانقاه وصقله بيد الولاية مرآة للحقائق قابلا لكل ما يلقاه ثم افاض
عليه من صورها ما سبق في علمه فاستنسخ فيه كتاباً معجزاً معانيه ونظمه تباين اخلاق
اهل جلدته واتى بما لم يعرفوه من جلال مرسله ووحدته وكشف عن آفات النفوس
فقبحها وبين اخلاق المقربين ووصفها ومدحها فلا جرم عجزوا ان ياتوا بمثل ما اتى به فدعوا
الى السيف في معارضة آيه وكتابه واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
شهادة من يصدع من سنح تلك النشأة وحل من بحبوحة اشرف بيت في الابوة والنبوة
واصلي واسلم على صاحبها والصلوة تملأ السما والارض وتتوارد عليهم الى يوم النشور والعرض
وبعد فان الولد النجم الآن محمد بن الحسن الجلال لما توجه لسماع الكشاف عليّ ولم يكن من
الفعالين الى علمه شيء يري مع تشوق من الولد حماه الله الى تصحيح المعاني مع اهليته
كاملة وتنوير تامة املت عليه اشياء من تحقيق كلام المصنف واشياء من خلافه لا يستغني
عن معرفتها الطالب المنصف فلم يسنح لخاطري اهمال شيء مما تحصل من ذلك وان كان غير وافٍ بما يحتاج
اليه سالك تلك المسالك اكتفاء بما في تعليق الافاضل الوافية ووقوفاً عندما عسى ان يشذ
عن اذهانهم الصافية والله اسأل ان يوجه عملي الى ما يرضاه ويجعله وسيلة الى الفوز
يوم لقاه **قوله رحمه الله** وتنبيه يريد ان المراد بالشفاء التنبيه على التوحيد ولهذا فسر ما في
الصدور بالعقائد الفاسدة المخالفة للوازم التوحيد لكن لا يخفى ان الموعظة تنبيه لكنها اخص
منه لانها اسم للتنبيه على ما يلين القلب ويعطفه الى ما هو غافل عنه من الرشد بتذكيره ما
يرهبه او يرغبه واما الشفاء فهو ازالة الداء بفعل ما يزيل سببه والداء الذي في الصدور
اعم من العقائد الفاسدة لان الاخلاق السيئة من البخل والغضب والحرص والكبر والعجب والشهوة
وغير ذلك كلها امراض وادواء وقد تصدى القرآن لتقبيحها والتحذير منها فكان سبب شفاء
قلوب من آمن به وعمل على صحته لا يشك في ذلك انه هدى ورحمة للمؤمنين والتغاير الذي
يستلزمه العطف ليس لتغاير الذوات بل لتغاير صفات الذات الواحدة كما في قوله
الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم **قوله** واختصاص الفضل و
الرحمة بالفرح يريد بالاختصاص اي وخصصها بالفرح لكان حق العبارة ان
يقال واختصاص الفضل والرحمة بالفرح **قوله** ان فرحوا بشيء الذي يقصده

صطام

ومع والام
وليس
غلطاه

ذم الفرح

ذم الفرح ان يقال ان حسن الفرح بشيء **قوله** ويجوز ان يكون بدلا يعكر على ما ذكره توسط
فل لاولى جعل بفضل الله وبرحمته خبر مبتدأ محذوف واي قيل هذا الذي جاءكم بفضل الله
وبرحمته لا ينبغي منكم **قوله** وعنه عليه السلام يريد بذلك تصحيح قراءة فلتفرحوا بالخطاب فانه
جمع بين لام الامر وحرف الخطاب **قوله** في موضع النصب بانزل او بارأيتم لا يصلح ان يكون
ما استفهامية اذ الاستخبار ليس عن اي شيء انزله الله ولا هنا منتصب بارأيتم لانها معلقة
لا عن العمل فيه وان كان عاملا في جملتها فتعين ان يكون موصولة لكن لا يصح ان يعمل فيه انزل
لان الصلة لا تعمل في الموصول لان الموصول مع صلته مفرد ولا يتعلق به الاستخبار لانه
نفس الخبر في هذا افادة لا يكون ارأيتم بمعنى اخبرني بل الاستفهام فيه لتقرير المخاطبين لمعرفة
كما في ارأيتك هذا الذي كرمت علي **قوله** في التحليل والتحريم لا شك في عدم توجه الاستفهام عن
اذن الله بالتحليل والتحريم لانه متعلق انما الاستفهام عن اذنه بالتحريم وبهذا تعلم ان قوله فجعلتم
منه حراما وحلالا من باب تغليبها تمنا وما ارجح انه لان الله هو الذي جعل الحلال **قوله**
فيما يسأل عنه من الاحكام لا شك في ان الآية انما نعت عليهم تحريم ما لم ياذن الله بتحريمه فعمم
المعترض ذلك في الاحكام كلها قياسا وهذا القياس وان كان صحيحا الا ان مصب الانكار
هو اختراع الحكم لا مخالفته تحقيقا لقوله تعالى ان الحكم الا لله **قوله** وهو ظن واقع قيل
عليه يوم القيامة مقام علم لا مقام ظن وانما الظن في الدنيا بحسب ان يراد وما ظنهم الآن بما
بلا قوته يوم القيامة فورد عليه انهم ملاقون ليوم القيامة فضلا عما لا قوته فيها فالحق جعل الاستفهام
للاستبعاد كما في انى لهم الذكرى اي بعد ظنهم يوم القيامة وما لا قوته فيه وقراءة عيسى بن عمر
محتملة لكون ما نافية ويوم القيامة مفعولا به لا ظرف للظن ويطابق الاستبعاد **قوله** والضمير في
منه للشأن الشان ههنا واحد الشؤون لان النكرة في سياق النفي مراد بها الاحد الدائر وبهذا
يعم ولا يصح تبعيض الواحد فالوجه جعله للتنزيل **قوله** مشكل وقد دفع الاشكال بوجهين
احدهما جعل الاستثناء منقطعا بمعنى لكن اي لكن ذلك كله في كتاب مبين ورد بان المنقطع يجب
مخالفته في الحكم والحكم هنا نفي العزوب فيصير في قوة لكن ذلك يعزب في كتاب وهو فاسد
بل ان جعلناه مثبتا بقوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب
اعلى سنا الكون في الكتاب من العزوب المنفي لكونه من هذا الباب بدعوى الاتصال للنكتة
المرادة من تاكيد المدح بما يشبه الذم وثانيهما جعل يعزب بمعنى يصدر لكن لا اصل له في اللغة
قوله على ان العطف بالواو وحكمه حكم التنبيه هذه مغلطة للحذاق لان معنى كون الواو

للجمع المطلق انها لا تدل على الترتيب في الحكم وكلامنا في الترتيب في الذكر وايراد احد الامرين من
الاخر قوله بعضهم الانبيا والشهدا استدل بهذا الحديث وامثاله الحافظ الحكيم الترمذي
على ان الولاية اعلى درجة من النبوة ولا حجة له في ذلك لانه مبالغة في تعجيب الانبيا والشهدا
من بلوغهم تلك المنزلة قوله فالمسكر تحريجه بحقيق ذلك في قوله لا يحزنك قولهم انا نعلم ما يسرون
وما يعلنون قوله ويقدرون ان يكون شركا لا خفا في انهم لم يكونوا يعدون اصنامهم شركا
لله في ملكه وانما كانوا يعبدونها متقربة اليه كما نطق به قوله ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى لكن لما
كان استحقاق العبادة من خواص المعبود بحق واشركوا غيره فيها اطلق الكتاب على تلك الاصنام
اسم الشركا فالظن الذي اسقط انما هو ظن الربوبية لله ونحوه لا ظن الشركة في العبادة فانها
معلومة لهم ولا ظن الشركة في الملك كما يدل عليه عبارة المصنف قوله معطوفة على من هذا العطف
وان صح في نفسه لم يلتئم معه ان يتبعون الا الظن قوله والبا حقها ان يتعلق بها هذا يكلف
لان السلطان عبارة عن الحجة وهي مصدر يتعلق به الظرف على معنى ليس عندكم حجة مقترنة بهذا
فان كل دعوى لا تقترن بحجة فهي باطلة قوله اضافة الولد اليه الصواب اضافة اتخاذ الولد اليه اذ لا خفا
في ان معنى قوله افترا عليه كذبا نسبة القبيح اليه قولا او فعلا لا صحة له واضافتهم الولد اليه لا تستلزم اضافة
الاتخاذ اليه لان الاضافة لا تستلزم ان يكون المضاف من فعل المضاف اليه قوله ومقامي وتذكيري
هذا هو الوجه على ان عطف التذكير على المقام عطف تفسيري فان مقام الرجل عطف تفسيري ما حققه
عرفية لما قام به الرجل من انواع الكمالات وهذا لا يقال المقام الا لمن له شان عظيم فلا يقال مقام
الحجام ونحوه وبهذا يعلم ان لا مناسبة لحمله على القيام على الرجل خصوصا لان معنى قام بالامر اشتغل
بفعله قائما كان او قاعدا قوله والواو بمعنى مع الحاصل ان ما بعد واو المعية لا يجب مشاركته لما لعله ص
قبلها فيما نسب اليه من فاعلية او مفعولية وان اتفق ذلك في بعض المواضع وتحققه في مقام ان
المراد اجمعوا امركم مصاحبين لشركائكم ولم يرد ان يكون الشركا مجمعين ضرورة ان الشركا ليسوا مامورين
بالاجماع للامر وتحقيق التحقيق ان واو المصاحبة مثل با المصاحبة فكما لا يستلزم با المصاحبة ارادة
نسبة الحدث الذي اوقعت به الى ما بعدها لا يستلزمه واو المصاحبة ذلك وان اتفق حصول
المنسوب لهما في الواقع فالنسبة المنسوبة الى ما بعد الحرفين ليست بحاصلة وان حصلت النسبة الى حيث
وقد توهم جماعة من النحاة ان المفعول معه منسوب اليه ما نسب الى ما هو مصاحبه وذلك وهم
حققنا ذلك في شرحنا للكافية قوله كيف جاز اسناد الاجماع الى الشركا هذا السؤال انما
يرد على العطف لا على المعية لما نبهنا عليه لان مراد المفعول معه لم يقصد المتكلم

نسبة الفعل اليه

نسبة الفعل اليه قوله واجيئد واوه هذا يشعر بان الاجتماع تفسير للاجماع ولا مناسبة له به
لان اجماع الامر عدم التردد فيه لا طلب التعاون والتعاضد عليه قوله والثاني ان يراد
به ما اريد بالامر الاول هذا هو الوجه الوجيه لكن بتفسير الغمة بالسترة لا بما فسر فيه لنبو
كلمة الاستعلا عن ذلك والمعنى المراد لا تتركوا امركم ثقلا عليكم لانه ما دام في صدوركم
لم تنجزوه فهو غم وثقل عليكم قوله فما كان عندي ما ينفركم فان قلت الشرط ملزوم والجزا لازم
وانتفا المنفر ليس لازما للتولي كما وجه ترتبه عليه قلت المعنى فان توليتم ظهر عنادكم اذ
لا مقتضي لتوليكم الا توهمكم ارادتي للاجر وانا لا اريد الاجر فاقيم نفي مقتضي التولي مقام
لازمه وهو ظهور العناد قوله كالمحال استنبط الاحالة من معنى لم يجود لانها
لما كانت لتاكيد النفي اشعرت بان النفي مما يؤكد لان المنفي اشبه المحال فحسن تاكيد نفيه
قوله لان الخذلان يتبعه هذا بنا على ان الانتقال في الكناية من اللازم الى الملزوم وقد عرفت
ان اللازم اعم والاعم لا يدل على الاخص الا ترى كيف علق الحكم بالطبع على وصف الاعتدا
والاعتدا اعم من العناد فالعناد لكونه من الاعتدا سبب للطبع فسمي السبب باسم المسبب قوله
وان يجرون مفعول يقولون هذا هو الوجه الوجيه لان اللام في للحق تأبى جعله مفعولا للقول
كما هو الوجه الاول لان القول فيه انما يتعدى بمعنى خبرا كان القول كما في قول امرئ القيس ①
فقلت معيل بحسنه متنعت او شرا كما يقال قال فلان في فلان اي رماه بسوء واما الوجه
الثالث فابعد لان المحكي خبر فلا يكون الحكاية استفهاما كما ان جعل ولا يفلح الساحرون من
المحكي ظاهر البطلان لانهم معترفون بمعارضة المعجزة بالسحر فكيف يدعون لانفسهم عدم الفلاح
هذا خلف قوله السحر خبر وترك ضمير الفصل في مثله كثير شايع للامن من التناس
الصفة بالخبر لان الموصول لا يوصف الا بذي اللام قوله موضع فتنة لا خفا في بعد تقدير المصدر
المصدر باسم المكان وانما يقدر باسم الفاعل كما في اصبح ماؤكم غورا او باسم المفعول كما في ②
هواي مع الركب اليمانين مصعد ③ ولا يصلح احدهما هنا اذ في للذين كفروا فالاولى
تقدير المضاف بمعنى المصدر على معناه اي ولا تجعلنا سبب فتنة لهم لانك انما تريدهم
الخير لا الشر فيكون من تسمية السبب باسم المسبب قوله تتسكعون التسكع هو التردد
والتحير قوله لان يريد جلا عنهم فيه بحث وهو انه لا بد من احد امرين لا يرضى المصنف
احدهما اما ان الامر لا يستلزم ارادة المامور واما يستلزم ارادة كونه امرا وهذا هو
مذهب الاشاعرة ولا تقول به المعتزلة واما انه يستلزم ارادة المامور به فلا يصح قوله

كخفق برد ففيه حلك

[illegible] يكون للتعليل [illegible]

[illegible] الوجه [illegible] ما يكون [illegible] علم العلوم [illegible]

نعم وجه حذف [illegible]

مدار البحث مبني على ان الامر على حقيقته وان خرج عن حقيقته الى المعاني الاخر

الى كلام الكشاف [illegible]

لان يزيد حلاوته على ان بين المفسي والمفسي عليه فرقا لان المفيس عليه دعا ومدلول
الدعا مراد واما المغيس فليس بدعا وانما هو امر يحليه شبه التهديد وليس بامر قوله من اجاز
المكان يعني تركه حلفه لا من جوزه بمعنى نفذه فيه وامضاه كما يفيد السكي وهو المسمار
في الباب فسواي بكان قوله لحقهم ان تبع معناه توجه الى جهة الممنوع من حلفه ومعنى اتبعه
ادركه ووصل اليه والمزيد احص من الثلاثي وهذي الخصوص هو مفاد الهمزة ويدل عليه العقد
المجاوزة بالاتباع بخصوص بالتعقيب بانها داله على ان لا مهلة بين المجاوزة والاتباع وذلكا
يستلزم التواصل على انه يجوز ان يكون اتبع بمعنى تبع كما قرئ به فاتبعهم فرعون
بجنوده بصيغه الافتعال لا الافعال وان كان المزيد يدل على الاجتهاد والاعتناء ويجوز ايضا
ان يكون مفعول الافعال محذوفا اي اتبعهم هو وجنوده العقبة قوله ثلاث مرات الثلاث لا
يتم الا على قراءة كسر انه اما على الفتح فليس المكرر الا مرتين قوله من حال البحر اي من طين قعره قوله
وفيه جهالتان لا شك في ان بيان جهة الجهالة الاولى بصحة ايمان الاخرس قلبه لقلبه بعذره جهالتان ص
النطق واما الجهالة الاخرى فابعد لما تقدم من قول موسى ربنا ليضلوا عن سبيلك واشدد على
قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم واما قوله ان دس الحال فيه للغضب فلابد لجبريل من عرض
في خصوص شدة الغضب ليس الا ان سطق مما يحبه ولا شك في ان نجاه المسرف مكروه والاحوريا
العفو عن الكافر بغير توبة قوله ولتكون عبرة تعتبر بها الامم تعذر كهذي هو الوجه الوجه
لان كون اطهار علامة لبني اسرائيل على غرقه هو وجنوده مع مشاهدتهم لا انطباق الحجة
عليه كما قال تعالى واغرقنا ال فرعون وانتم تنظرون مما يحاشي العرا عن المقتبس به وكفى
بانطباق الحجة عليه وعجزه عن النجا وامتحانا تارة ايه على عبوديته وبطلان ربوبيته ثم العوت
ان يغتبر من خلفه بمن بقي بعده من القبط الذين هم اشباعه لانهم لم يشاهدوا اغراقه فاثرتهم
متنا لان العيان اجلى من الخبر ودخل في المواعظ والعبر قوله صالحا مرضيا احسنا كتابه بالصدق
عن ان مبرهو الحسن لان الصدق حسن والكذب قبيح ومنه قوله تعالى في مقعد صدق قوله كانه قيل ما
امنت قرية قبلنا على ان لولا للتنديم على الايمان الغايب اي لو امنوا لنفعهم ايمانهم فيكون المعنى
لم يؤمنوا الا قوم يونس ويكون المختار رفع المستثنى على البدل كما هو قراءة جمع الكسائي والجرمي
وعلى هذي يكون النفي الضمني عائدا الى المقيد دون القيد والظاهر انه عائد الى القيد اي ما نفع اهل
قرية ايمانهم عند رويته العذاب الا قوم يونس كما هو معنى قوله يوم ياتي بعض ايات ربك لا ينفع
نفسا ايمانها كما لم ينفع فرعون ايمانه عند ادراك الغرق له ويكون النصب حينئذ على البدل لا ق

المدرامنه

لامه

المدرامنه منصوب بفعل التمع قوله الحرى قوله افانت تكره الناس يريد ان ذلك دليل
على صحة تقييد المشية بالقسر لانها في الاية مطلقة والمطلق لا دلالة فيه على المقيد
الا بقرينة فيكون قوله افانت تكره الناس دليلا على ذلك التقييد الا انه يريد ان القسر
هو الاكراه الذي هو عبارة عن كون المكره كارها لما اكره عليه ولا يتصور ان يكره الايمان
فليس بمؤمن من يحلف بجعل الايمان لازما للاكراه هذي حلف تنزه القرآن عن مثله فحيث
ان يكون الايمان لازما للمطلق المشية فاذا انتفى ذلك انتفاؤه على انتفا المشية المطلقة وذلكا
خلاف مذهب المص اي الله بشا ايمان من لم يؤمن قوله يعني من النفوس التي علم الله انها
تؤمن الطاهرة النفس على عمومها لكن المص خاف ان يلزمه ان الله لم ياذن بالايمان من
لم يؤمن وعدم اذنه هو بمعنى عدم ارادته الذي لا يرتضيه المص قوله فابل الاذن بالرجس فيه
بعد لان الرجس عبارة عن المستقبح حسا كالقاذورات او حكما كالمعاصي واما الخذلان فهو فعل
الله وليس بقبيح حسا ولا حكما بالاجماع فالصواب تفسير الرجس بالكفر الا ان المص خاف ان يجعل
يستقبحه الى الله ولا مخافة مع صحة جعل الجعل عبارة عن الخذلان قوله والانذارات
فيه نظر لان المصدر لا يجمع ولو سلم فقصد الانواع بالجمع فانما يجمع مثله جمع قرطاس ويحو
الى افاعيل لا على فعل بضمتين قوله وانما وصفهم بالتوفي هكذا ارتيناه في نسختينا والصح
وصفه بضمير الله المفرد لانه هو الموصوف كان المص اراد بوصفهم تعلق التوفي بهم قوله
فاصدع بما تومر يعني ان مفعول تومر لما رفع نائبا عن الفاعل كان مستترا فيه ومحذوف
مع حرف الجر لئلا يلزم حذف الفاعل والنائب معا والمجرور لا يستتر لانه لا ينفك عن حرف
قوله من ان يكون للعبارة اي منشر لان التفسير هو التعبير قوله الا عطفها على الموصولة بالجمل
ذلك اذ لا معنى لقوتنا اوتيا الكون من المومنين وبالتفسير للامر قوله لان الصلة حقها ان
تكون جملة تحتمل الصدق والكذب هذي انما يلزم في الموصول الاسمي لانه موضوع لوصف ما قبله
فالصلة والوصف لا يكونان انشا كما علم قوله والامر والنهي الا ان على المصدر فيه بحث وهو ان
دلالتها على المصدر لا تصح ان وصل المصدرية لان اسم الفاعل والمفعول دال على المصدر
ولا يصح ان يكونا صلة لها وانما صح وصلها بالماضي والمضارع لان معناهما الحدث الماضي
او المستقبل ولا كذلك الامر فان معناه ليس حدث بل اسندعا الحدث وطلبه ولا معنى لقولنا امرت
باسندعا اقامته وجهك والمخلص ليس الا تقدير القول بعد ان اي بان قيل لي اقم وجهك اي هذا
اللفظ فبتا المجرت مثلها في ضربت بالسوط وصح سعين يكون حذفها الجر من الحروف المطرد وكانه
قدرها شيء مثله وبان في قوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها تقديره ان يقال لها غضب الله

عليها ان جعلنا مصدرية وان قلناهي المخففة وقلنا ان المخففة لا يلزمها احد حروف العوض
الا حيث يلتبس بالمصدرية ولا تدخل المصدرية على الطلب فلا اشكال وبهذا يتم ما اختاره الرضي
من منع وصل المصدرية ونحو بزيد لذلك قوله وشبه ذلك بقولهم انت الذي تفعل على
الخطاب وجه التشبيه ان قوله ان اكون تكلم وان قم خطاب مع كون كل منهما متعلق الامر
وكان قضايا المعطوف ان يقول وان اقيم وجهي كما كان قضايا انت الذي يفعل بيا الخطاب ان يقال
انت الذي يفعل بيا الغيبة لان الذي صيغة غائب والفعل صلة له يجب فيه ضميره لكن لا يخفى
ان هذا التشبيه ان صح المعقول لا يصح دخول ان المصدرية على الامر فلا بد من التاويل بتقدير
القول بعدها كما ذكرنا قوله استقم اليه بان اللام بمعنى الى في قوله فاستقيموا اليه ولا
حاجة الى ذلك لصحة معنى كل من الحرفين لان الاستقامة فيها بمعنى التوجه وكل من يتوجه
لرو نوجه اليه صحيح قوله اذن جزاء للشرط وجواب لسؤال مقدر فقد اسلفناك في معنى اذا الكلام
وقد ان وجهنا كلام المصنف انها جزاء للشرط وجواب لسؤال الى تجزيه الكلام فاعلم ان ابن الحاجب
قد تبع الزمخشري في هذه المقولة حيث قال ان الكافيه معناها الجواب والجزاء لكن كلامهما لا صحة له لان
الجواب والجزاء انما لا يكون الشرط وجزاءه بل الجواب في حد الجواب كلام المخاطب ونعم الجزاء او صدقه
بجزاء العمل كل من هذه المعاني ليس معنى لاذن اما جواب الشرط وجزاوه فلان معناها التعليق
نفسه الذي هو الشرط لا المعنى المصدرية سوا كانت مسبوقة عن كلمة الشرط قبلها او مؤكدة لها كما في
مقامنا واما قول بعض ان اذن جزا فمراده انها كلمة مجازاة كما ذكره الرضي وانت فقد لا يكون التعليق
كما في قولك لمن قال انا ابو شتى يعطيها اذن وانا من الضالين فلا تحتاج الى جزاء وكما اذا كان الفعل حالا لقولك لمن
يحدثك اذن اظنك صادقا لان التعليق اما يكون في الماضي كما في لو جئتني او المستقبل كما في ان جئتني واما
جواب السؤال فالمراد به جواب خطاب لكن تقدم الخطاب عليها غير لازم لها انما اللازم ان يتقدمها فعل
بتقدير اضافتها اليه مراعاة لاصل موضوعها من الاضافة الى الجملة لانها اذ اذا التي للمضي او اذا
التي للاستقبال صارت للشرط وسوا كان الفعل الذي قبلها في كلام المخاطب فيكون هي جوابا عليه
او في كلام المتكلم كما في هذه الآية فان قوله فان فعلت لا يصلح جوابا لسؤال قبله ولا يصح تقدير
السؤال بينه وبين ما بعده كما لا يخفى مع ان السؤال عبارة عن الطلب ولا يقع في جواب طلب البتة
وانما يقع في جواب خطاب خبري ابدا في جواب راسا فلا يكون جوابا على مخاطبه وايضا جزاء العمل
فلا يحسب الى الشرط لا يلزم ان يكون ثوابا او عقابا على فعل الشرط ضرورة ان قولك ان جاء زيد اكرمك
ليس الجزاء الاكرام فيه ثوابا للمخاطب على مجيء زيد لان ثواب العمل انما يكون لعامله وبالجملة
كلامهما في هذا المقام بمحل من الخبط

بالطلب صح

كعمومرادب

سورة هود عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

سورة هود عليه

بسم الله الرحمن الرحيم قوله وقيل منعت من الفساد لا وجه لهذا لان الاحكام في
معنى المنع انما يكون لفاعل الفساد كالدابة والسفينة واما مفعول الفساد فلا يسمى
منعه من وقوع الفساد عليه احكاما واما القول بان فيه ايهاما لقبولها الافساد فهي
لا تقبله فانما يتجه على راي من جعلها قديمة اما المعتزلة فهي عنده مخلوقة وما خلقه الله
يقبل الافساد قوله وكونها في الجاري اي فيما عرض فيها بعد احكام مرواتها فلا تساعده تفسير
تفصيلها بالمواعظ ونحوها ولا يحتاج الله العباد لان الامرين كليهما وكذا تقديرها بانه
نفس احكامها فيصح كون المراد تفريقها في التنزيل وان كان التفريق من صفات المجموع
والاحكام من صفات الاجزاء فوصف الكل بصفة جزئه او الجزء بصفة كله مجاز شائع وعلى
تفسير التفصيل بالتفريق في التنزيل يظهر التراخي المصحح لثم ضرورة ان تفريق المجموع انما هو بعد
اجتماعه واما تفسير التفصيل بالتنوير ونحوه فلا شيء لان المقام لسان كمال المصلحة في احكام الكتاب
وفي تفريقه قوله ووطئا فحسن المراد باللطف فهنا نطابق اول الكلام واخره بمعنى تناسبهما كما في قوله
تعالى لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطافة تناسبها عدم الادراك
والادراك يناسب الخبرة ويقرب منه ما ذكره المصنف هنا قوله اي امركم بالتوحيد ان كانت ان في ان لا تعبدوا
مصدرية كان الكلام في عطف وان استغفروا كالكلام في عطف وان اقم وجهك على ان اكون وقد يعدم
انه لا يصح الا بتقدير القول وان كانت في الا تعبدوا مفسرة صح العطف كما تقول كتبت اليه ان لا
تعصني وان اطع ولما كان العطف على المفرد قلقا على معنى انه قال ويجوز ان يكون كلاما مبتدأ
اي من عطف الكلام على الكلام السابق لا من عطف المفرد على المفرد الا ان بيان يعني انه مشكل لبطلان كونها
مفسرة لعدم ارتباطها بشيء قبلها في معنى القول وبطلان كونها مصدرية ~~مخففة~~ الا بتقدير قول كما
تقدم ومع ذلك يصير مع صلتها مبتدأ لم يتحقق له خبر ولا يتقدر الا بتكلف وبطلان كونها
مخففة لعدم حرف العوض بعدها اللهم الا ان يقول حرف العوض انما يجب حيث يلتبس بالمصدرية
والمصدرية لا يكون صلتها طلبا كما حققنا فهو وحده كذا فهذي مخلص واصح قوله ومن
عذاب اليوم لا خفاء في ان عذاب اليوم مفرد ولا سبيل الا المفرد فالصواب كونه استئنافا تعليلا
للخوف ومفهومه اخاف عليكم العذاب لانكم راجعون الى من يعذب قوله يريدون ليستخفوا انما
قدر الارادة توهما منه ان الفعل المعلل بغرض يحكم كونه مستلزما للغرض وثني الصدور
لا يستلزم الاستخفاء فقدر ارادة الاستخفاء المستلزمة للاستخفاء وغفل عن كون الفعل المعلل
بغرض لا يحكم كونه سببا للعلة حتى يستلزمها وتحقيقه ان الاغراض من الافعال الموقوفة
راجعة الى اختيار الفاعل لا تلازم بينها وبين الافعال دائما وان تعلق كون الفعل سببا

اعترض ابو السعود انه لا
يخفى ان ذلك [illegible] انه لا
باحكامه فيه لا يقدر به
تعلق لذلك وان القران
والاحوال [illegible]
من حيث [illegible]
السلطان [illegible] والعساد
والامر [illegible]
بالطالعه فتم الرازي
العساد وبالنتيجة
والاضر [illegible]
[illegible]

مصدرية م

للغرض عادة كما كان الغرض سببا للتاديب فذلك لا يطرد وبهذا يعلم ان المعنى عرفا ادل
تعذر الارادة وفضلا عن ان يكون مثل يقدر وقضرب من البحر وليس اعلق في قوله تعالى فقلنا
اضرب بعصاك البحر فانفلق قوله ويريدون ليستخفوا حين يستغشون ثيابهم يريدون ان الحين
منتصب بالارادة المقدرة وهذا من التكلف العظيم الذي لا يلجئ اليه لان الظاهر انتصاب
الحين بفعل العلم المتاخر وتقديم الظرف للاهتمام بتعلق العلم به لان العلم اذا احتمل
مع تكامل ما يظن مانعا منه فما ظنك بحصوله مع عدم المانع فلا يتوهم ان تقديم الظرف
للاختصاص المنافي لذكر الاعلان قوله مشددتين يعني التاء المثلثة والنون لكن التشديد
عبارة عن التضعيف والتاليس مضعفة وانما ادغمت اللام فيها تسامحا باطلاق التشديد عليها
قوله يرد مطاوع ثنى صدورهم هذا يعسر ليثنون بالنون من الثني كما هو ظاهر قوله كما
سبق الهمس ولا يستقيم جعله هنا مطاوعا لان المطاوع بالفتح لا يستقيم تقديره هنا
وانما المستقيم تشبيه قلوبهم بالثني في الهسسه او ضعفه كما في نزحلت المراة واستنوق الجمل
وقد يتوهم ان النون المشددة هي نون التاكيد وهو غلط لان حق التالي مثل الفتح لا الحذف
على ان كان حذفها توهما انها بالمخاطبة فتوهمات العرب عن عن يزة قوله من نظم معجز واخبار
بغيوب لا وجه لحصر ما ليس فيه بعلم الله في الامرين بل الظاهر ان المراد انه متلبسا بعلمه
المصالح فيما امر به ونحوه والمفاسد فيما نهى عنه ونحوه وهذا هو وجه الاعجاز لان البشر
لا يعلمون المصالح والمفاسد بل ربما يظنون المصلحة المفسدة مصلحة والمصلحة مفسدة لابتناء
طباعهم واغراضهم على القوة الشهوانية والغضبية الجاهلتين ودرك حقائق المصالح و
المفاسد وهذا هو وجه الاعجاز عندي قوله وان يكون بمعنى المصدر اي يكون اسم الفاعل بمعنى
المصدر كما في قولهم قم قائما قوله معناه امن كان يريد الحيوة الدنيا كمن كان الهمزة والفاء و
المعنى مثلها في قوله افمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا لا يستوون في وقوع انكار التساوي على المقابلة
على التباين في الوصف ولا فرق بين الايتين الا ان ذكر كلا من المتباينين في احداهما وحذفه في الاخرى
لدلالة انكار التسوية عليه فان التسوية لا تكون الا بين شيئين فالاية هنا في وقوع انكار تساوي
من كان على بينة من ربه ومن كان على جهل به على ان انهما هذا فج ومن في الاية مثلها في قولهم
انا من هذا الامر على يقين اي عالم به علما يقينا فيكون معنى الاية ايكون منزلة من هو عالم بالله
علما يقينا ولا يعمل العمل الا لوجه الله كمنزلة من هو جاهل به فيعمل العمل لطلب الحظوظ الا
الدنيوية هذا مشكل لا يكون اذا فهمت هذا علمت ان الضمائر في يتلوه ومنه وقبله

عائده

الى من كان في قوة يتلو ذلك الكائن شاهد يشهد بعلمه الله وذلك الشاهد هو منه اي من شخص و
شهد انه ملك الشهادة من قبل ذلك الشاهد التالي كتاب موسى وعلمت ما في رد الضمائر الى البينة على
تاويلها بالبرهان من ضعف لان يتلو عطف على كان فهو صلة مثله فيجب ان يرجع الضمائر منه الى ما
يرجع اليه ضمير كان التي هي مثله لان المعطوف في حكم المعطوف عليه ووجوب اشتماله على ضمير مثل صلته
واذا رجع ضمير يتلوه الى من لم يتوكد عوده الى البينة مصحح ثم انه يضعف بان كون الشاهد التالي
للبرهان من البرهان لان بعض الشي لا يكون تاليا له لا سيما على تفسير البرهان بالعقلي كما فسر
به المص وكذا لو فسر بالسنة بالقران فان قلت قد جعلت من كان على بينة من ربه هو النبي صلعم
فمن الشاهد الذي يتلوه من شخص قلت هو علي [illegible] لانه هو الذي رضاها علمه بما يعلم رسول
الله صلى الله عليه وسلم غير انه لم يوح اليه كما دل عليه خبر المنزلة وقوله صلى الله عليه وسلم لعلي انت
مني وانا منك ويشهد لذلك ما رواه السيوطي في الاتقان قال قال ابن ابي حاتم ذكر عن الحسن
بن علي الطحان قال انا اسحق بن منصور انا قيس عن الاعمش عن المنهال عن عباد بن عبد الله قال قال
علي ما في قريش احد الا وقد نزلت فيه اية قيل له فما نزل فيك قال ويتلوه شاهد منه فان قلت فالمشار
اليهم بقوله اولئك يؤمنون به من هم قلت من كان على بينة من ربه وشاهداه المذكوران وغلبت
العقلاء في ضمير يؤمنون على كتاب موسى او لان موسى شاهد بما في كتابه واما مرجع الهاء
الضمير في به فهو من كان على بينة من ربه لان الايمان به هو معنى العلم به وبصفاته ويجوز ان
يكون المعنى امن كان على بينة من ربه اي هو عالم بربه علما يقينيا ويتلوه اي يتلو الكائن على بينة وهو
النبي صلى الله عليه وسلم شاهد هو القران لانه خلفه على امته منه اي من ربه لانه كلامه ومن قبل ذلك
الشاهد الذي هو القران شاهد اخر هو كتاب موسى كل من الشاهدين يشهد بما يشهد به الكائن
على بينة من تفرد الله وجلاله اولئك الشهود الثلاثة يؤمنون به اي بالله وبصفاته واحكامه وعلى
هذا المعنى يصح ان يراد بمن كان على بينة العموم اي كل من امن بالله ويتلوه اي يتابعه بعد موته شاهد
من ربه هو القران ومن قبل ذلك الشاهد كتاب موسى وبالجملة فرد الضمائر الى البينة مما اخلت
نظم القران ومن العجائب تتابع المفسرين في ذلك مع ظهور كل من الوجوه الثلاثة التي
ذكرناها قوله فيوعوع به الوعوعة التصويت وكان المراد هنا اراد به تصويت الذئب والكلب
خصوصا قوله فتر مكان اخر هو في سورة المومن في قوله تعالى لا جرم انما تدعونني اليه ليس له
دعوة وفيه دلالة على انه قدم تفسير سورة المومن على تفسير هود والا لكان حقه قوله فتر
ان ياتي بلفظ المضارع واما حاصل ما فسر به هنالك فلا ثلاثة اوجه احدها وثانيها
للتصريح ان لا رد للكلام السابق وجرم اما بمعنى حق او كسب وان وجملتها فاعل حق

وحديث قوله صلعم لا يبلغها الا رجل مني

او كسر وهذه ضعيفات لو كانت لترد الكلام السابق لوجب توسيط الواو بينهما وبين حق دفعا
لتوهم نفي الحق كما وجب الواو في قولهم لا وايدك الله في قول ابي تمام لا والذي هو عالم ان النوى صبر
وان ابا الحسين كريم دفعا لتوهم الدعاء على المخاطب وجعل جرم بمعنى كسب تعسف في المعنى ايضا
وتاباه ان جرم بمعنى القطع ولا نافية فلا جرم ان الله يعلم ما يسرون اي لا قطع ان الله يعلم
على ان فتح همزة ان بتقدير اللام قبلها اي لا قطع لعلم الله لكن لا معنى لنفي قطع علم الله فالحق انه مصدر
كالغلب من الجرم وهو القطع واصله اجرم جرما اي اقطع قطعا فحذف الفعل وزيدت لا كما في لا
اقسم وصار المصدر اسما لها مبنيا على الفتح وصار فيه معنى القسم ولهذا يتلقى جواب القسم باللام نحو
قولهم لا جرم لافعلن واما فتح همزة ان بعده فعلى الاصل من عدم كونه قسما حقيقيا قوله وهو من اللف
والطباق فلف الاعمى والاصم اي جمعهما ثم قابلهما بضديهما وهما البصير والسميع وهذا نوع من
المقابلة التي هي نوع من الطباق بالمعنى المشهور لا من اللف لان اللف انما تسمى لفا اذا كان النشر بغير
طباق كما في قوله جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ولهذا اقتصر على ذكر اللف دون
النشر لكن لا وجه له لان المعنى البديع لا يحصل بمجرد اللف انما يحصل بذكر المقابل للمتقدم او المناسب له
قوله تشبيه قلوب الطير لا خفاء في الحسية لتوجيه قلوبها اعني الرطب واليابس بسبب الرطب بالعناب
واليابس بالحشف فليس تشبيها لشيء بشيئين بل لكل واحد من الشيئين بواحد قوله يشبهها لا خفاء في
ان المثل اسم لما يمثل به لا للتمثيل نفسه والممثل به شيئان فكان مقتضى الظاهر ان يقال هل يستويان
مثلين لان التمييز اذا لم يكن جنسا يجب فيه مطابقة ما قصد من تثنية وجمع فلهذا اوله المص
المثل بالتشبيه نفسه ليكون جنسا لا يجب فيه المطابقة قوله اي ارسلناه متلبسا بهذا الكلام لا يخفى
عدم صحة هذا التقدير لان نوحا ليس متلبسا بهذا الكلام حال الارسال ضرورة انه ارسل قبل ان
تلبس به وشرط الحال مقارنته العامل كما علمت والصواب جعله على المعلل محذوف كما في ليحق
الحق ويبطل الباطل بتقديره فقال ارسلنا اليكم لاني لكم نذير مبين بحذف القول كما في قراءة الكسر والمقول
لدلالة ارسلنا عليه وعلى هذا يصح ان لا تعبدوا متعلقا بارسلنا اي ارسلته بنهيكم عن عبادة غير
الله فاعترض التعليل بينه وبين متعلقه للاهتمام بما ظهر للمص قوله ومعناه ارسلناه
متلبسا بهذا الكلام لا خفاء انه غير متلبس به حال الارسال كما هو شان الحال فالصواب تقدير القول
ومقوله في قراءة فتح ان كما قدر القول وحده في قراءة الكسر اي فقال الطعون بان لا تعبدوا الا الله
لاني لكم نذير مبين والقران كله مبني على الحذف والاضمار اذا ظهر المعنى سواء كان المحذوف مفردا او جملة
او اكثر من جملة كما سياتي في قوله فارسلون يوسف ايها الصديق قوله تعريض بانهم احق منه بالنبوة لا
خفاء في عدم دلالة كلامهم على ذلك بل هو ذات تغلط انهم واياه لا يصلحون للرسالة كما هو الوجه الثاني

بمعنى لا بد على
ان جرم اسم

قوله هو التعريض
ساعة يتكرر بالمعنى
المعنى
فتلها
الذي فيها
الحق
الكاكافي الكاشف
وانما دال
بعدم بهذ
بعد ان
راجع
ه

قوله واقيم

قوله واقيم المضاف اليه مقامه وذلك في قولهم اتيتك خفوق النجم لكن اقيم اسم الفاعل مقام
المصدر اي اتبعوك وقت حدوث الراي يعني انهم لم يتروّوا في الراي ثم لم يعرض للمص لتصحيح استثنا
شيئين بالا او تاويله والجمهور على عدم جوازه لضعف الا والاقلون صححوا هذه الاية اذ
التقدير وما نراك اتبعك احد في وقت الا الذين هم اراذلنا اذ لا وقت بدء الراي والجمهور
يقدرون لبادي الراي فعلا اخر اي اتبعوك بادي الراي ومنهم من جوزه لكون في البدل دون
غيره لان العمل في البدل باستحباب العامل وليس بشيء لان التفريع اقوى من الاستحباب قوله على
برهان من ربي فدا سلفنا لك ان المعنى كنت على يقين من امر ربي وان كان البرهان سبب اليقين
فانما تسميته بينة مجازا تسمية للسبب باسم المسبب لان الاستعلا انما هو على اليقين لا على سببه
فان المعنى في قولهم فارقته على حال جميلة ليس على معنى فارقته على سبب حال جميل بل فارقته كائنا
على الحال بعينها قوله ومعنى عميت خفيت لفظه ان نسبة العمى اليها والابصار الى الحجة مثل نسبة
الرضا الى العيشة في عيشة راضية فان العمى عدم الابصار وهو صفة المخاطبين اي فعميتم عنها
كما قال فعموا وصموا قوله معناه ارادتم جدالنا لا حاجة الى تقدير الارادة لان الاكثار انما
يكون بعد وقوع شيء من الجدال وانما يحتاج الى تقدير الارادة في مثل اذا قمتم الى الصلوة قوله
اذ اعرف الله الصواب علم الله لان الله لا يوصف بالمعرفة لانها انما تتعلق بالجزئيات وهذا
توهم بعض الاكابر ان الله لم يصف نفسه بالمعرفة لانها انما تتعلق بالجزئيات فقال ان الله لا يعلم
الجزئيات واعتذر عن مثل قوله ما تسقط من ورقة الا يعلمها الاية بانه يعلم اندراج احكام الجزئيات
في احكام كلياتها كمن علم ان كل حيوان يموت علم ان فرداه يموت وهذا لا شيء لان العلم بالموت المطلق لا
يستلزم العلم بالمقيد بوقت او شرط فلا بد ان يعلم المفردات والا لم يصدق الاية ضرورة قوله اقناط من
ايمانهم لمدى اتيانه على ما ادعاه من ان لن معناه دوام الانتفا حتى يكون لن تراني تصريحا بان رؤيتي
مستحيلة وكانه لما راى الروية مستحيلة حكم ان معنى لن دوام الانتفا ولا وجه له لان الانتفاء
الدائم اخص من مطلق الانتفا ولن موضوعة لمطلق النفي والمطلق تستعمل في كل من مقيداته
حقيقة فاستعمالها في الانتفا الدائم لا يستلزم عدم استعمالها في المنقطع واما كونها لنفي
ما يتوقع ان ثبت اختصاصها بها فلا يلزم من كونه متوقعا دوام نفيه لجواز ان يتوقع في وقت مخصوص
فينتفي في ذلك الوقت ولا يلزم انتفاؤه فيما عداه قوله في ابعد موضع من الماهرين تفسير للهيهاه
قوله وقعت غايته لما ذا هذا مبني على ان الغاية في الاحوال كونها اشد كلام نافية فيها وهو وهم
لان الغاية متصلة لفظا بالمغيا معمولة له فينافي الانفصال والاستيناف وبهذا قال صاحب
الكافية وبحث السببية اي سببية ما بعدها لما قبلها لما بعدها لان الاتصال اللفظي لما فات بانتفا

كون ما بعدها غاية وغرضا وحث سببية ما قبلها لما بعدها يسمى اتصال ما بعدها بما
قبلها وكلامه هذا لا يشمل ايضا لان معنى الاستيناف ومعناه انقطاع الكلام الثاني
عن الاول فكيف يجب الاتصال فالحق انها عند انتفاء الغرضية والانتهاء لعطف الجمل كما تكون
لعطف المفرد اي معناها في الحالين الترتب ذهنيا او خارجيا كما سياتي في حروف العطف
فلا غاية في الاية ولا غرضية ولا سببية اصلا وانما هي دالة على ترتب ما بعدها على ما قبلها
لا على ارادة كونه مسببا عنه ولا غرضا منه ولا غاية له بل كما في معنى الفاء سببية كانت او غير سببية
وبعد هذا يعلم ان لا وجه للسؤال الثاني قوله يعني واحمل اهلك والمومنين فان قلت من كل زوجين
اثنين يشملهم فما فائدة ذكرهم قلت لانه قيد الزوجين باثنين واهل نوح والمومنون اكثر من اثنين
فاحتيج الى تخصيصهم بالذكر قوله مجراها مرساها هكذا وقع مصحح مجراها ومرساها واعمالها
في بسم الله ليستقيم الحال حينئذ تكون مفردة لا جملة لا يصح كون مجراها ومرساها حالين لانهما معرفتان
والحال يجب تنكيرها قوله فما معنى جريها في الموج هذا السؤال لا يتجه على حرف الطريقة لانها
اجنبية انها فيه لا يستلزم كون جريها عليه فان السمكة تجري في الموج لان الموج ليس هو الزبد الذي
يعلو الموج كما يفهم قوله فوق الماء حتى يرد الاشكال ولو كان هو الزبد لم يظهر الحسنية له
بالحال قوله ليس الثرى بيني وبينه هذه مبالغة في انتفاء الطمع في الندى لان الندى و
البلال عبارة عن الاحسان الذي يلين به القلوب فاذا انتفى الندى عن التراب يبس وشبه القلب
بالثرى الذي ينتفي عنه اثر الندى استعارة بالكناية وذكر اليبس استعارة تخييلية او
شبه الاحسان بالندى الذي يبل التراب استعارة مصرحة وذكر اليبس ترشيح وذلك ان اليبس
عبارة عن انتفاء البلة الحسية والمجازية في قوله صلى الله عليه وسلم بلوا ارحامكم ولو بالسلام وقولهم
لا يصيبني من فلان بلال اي بايه قوله اشارة الى قصورهم لاحقا في بعد الاشارة الى القصور
والانابة واما الاشارة الى الامر الموصوف بالاوصاف المتقدمة والاشارة للتعظيم الحسي كما في قوله
جند ما هنالك وقوله عليه السلام لمن هنى من اصحابه بالظفر يوم بدر فقال وما ذا تهنئونا به انما
وجدنا نفرا فنحرناها وعز نا فقال صلى الله عليه وسلم اولئك الملأ قوله والظاهر انه احتج بانهم
ملائكة هذا بعيد لانه لو احتج بذلك لما اعتنى باطعامهم لعلمه ان الملائكة لا تطعم قوله رجل
واحد يهتدي الى سبيل الحق لم يتعرض المصنف للكلام على الاستفهام الداخل على ليس وهو
مشكل هنا اذ لا معنى لحقيقة الاستفهام عن انتفاء الرجل الرشيد مع العلم بانتفائه ولا يصح
انكار انتفائه لان انكاره اثبات له ولا للتقرير بالانتفاء لان التقرير التثبيت وطلب الاقرار
ولم يرد تثبيت الانتفاء ولا طلب الاقرار به لان الظاهر طلبه ثبوت الرشيد ولا للتقرير بالمنفي

كابر

الحمد لله صح
وفي نسخة المحشي صح ش
انتفى في هذا الموضع
الى قوله لان ابلاك ه
امثاله فلم الضرب
ولم يطه
والتغيير
لوح خروج ذلك
واثبتنه ولعل
ذلك تغلبه
رضي الله
عنه
ه

وصل الى ما ضرب
على نسخة شيخ
العلم والعمل
الشيخ عبد
والله مراده
اعلم
ه

كما قيل في الست بربكم اذ لا اثبات للمنفي ولا لطلب اقرارهم بثبوته لان طلب الاقرار بالشي فرع
ثبوته في الخارج والجواب انه للاستنكار انتفاء الرجل الرشيد الذي معناه التعجب والتوبيخ لهم لا
انه لانكار النفي بمعنى جحده ويعبر بعض الفضلاء عن الاول بانكار الواقع وعن الثاني بانكار الوقوع
وحققنا الفرق بينهما فيما سالناه سابقا قوله تبرح بطلبا الموجبة وهو ثوب رقيق يشف ما وراءه
منسوب الى سابور رجل يصطنعه او يصطنع له اي لك تعرض علينا ثيابك عرض الثوب السابري الذي
لا يريد عارضه ان يبيعه لانك لا تعدنا الكفا لبنانك قوله جواب لو محذوف هذا بنا على انها للشرط والظاهر
انها للتمني كما في قوله تعالى لو ان لي كرة فاكون من المحسنين بنصب اكون لان الفا لا تنصب المضارع الا
بعد الاشيا الستة فاذا انتصبته بعد لو كشف النصب عن كونها بمعنى ليت قوله لن يصلوا اليك جملة موضحة للتي
قبلها على الصحيح قوله على اصل الاستثنا قد سلف ان اهل الاستثنا انما هم المومنون وامراته ليست منهم
فيتجه ان يقال النصب على الانقطاع لان الذي ينتصب على اصل الاستثنا هو المتصل قوله واسعوا الحي
من فوقهم ان قلبها وامطر الرجم وقد انقلبت ارضهم عليهم فلا ينفع الرجم عليهم اجيب ان الرجم للاخشا كما في رجم
قوم لوط عليه السلام قوله ساتيكم من الحلال هذا المعنى يعتبر لان البقية انما يضاف الى الاصل الذي ينقص كبقية
الطعام ولا يضاف الحرام ابقاها واما الاعتذار بان اضافتها اليه من حيث انها ادرقه فضعيف لان اضافة
الرزق اليه انما صحت بالمعنى المصدري للرزق وان صار بمعنى المرزوق فيجب اضافة البقية اليه بالمعنى المصدري
اي ابقاؤه وان كان المشهور في اسم المصدر من الابقاء ان يقال البقيا كفتيا وتعدى بعلى قوله
لما يفني على تركيها في ولكن جعلنا صرد النبال ① لتي البقية والنفي الموجبة كالبقية والبقوى
البقوى بالفوقانية كلاهما اسمان لمصدر المزيد قوله كما كانت ناهية الكلام انما هو في امرها له بان تنهى
غير المصلي عن عبادة الاوثان وفي الاية انما دلت على ان الصلوة تنهى فاعلها عن ان يفعل الفحشا
والمنكر الا انها تنهى عنه لانها شرعية والشرعيات انما هي لطف في العقليات لفاعلها فقط ودعوة
الانبيا للكفار الى الله ليست بعقلية بل هي شرعية محض لم تثبت الا بوحي الله ومعجز قوله الذي لا يبض
حجر هو مثل يضرب للبخيل اي هو كالحجر التي لا تندى لان الندى والبضوض خروج الماء قليلا قليلا
قوله ساقتي قصة عاد كان الساقة هي التابعة من قولهم جاء ثلاثة سن على ساق اي تتابع لم
يفصل بينهم بجارية لان التابع في محل السائق ويقول الاعراب الآن فلان في ساقة فلان اي وراءه
قوله بها سلطان مبين لا شك في ان العطف لا بد له فيه على الطريقة وكذا لا يمشي الوجه
الاخير على قاعدة عطف الخاص على العام لانه يشترط في الخاص ان يذكر بخصوصه لعظمه والاولى
تبقية السلطان على معناه الاصلي وهو التسلط فان الله سلط موسى على فرعون تسليطا
بينا قوله وكانه قيل يقدمهم فيوردهم ليس هذا هو المعنى المشبه به بل هو المنشأ فكانه قيل
قدمهم فاوردهم قوله والنصب فيمن قرا يزيد الامصاب على المصدر به الا انه لا يظهر لتقدم

المصدر على الفعل لان تقديم ما حقه التاخير مختص في الاهتمام والحصر وتقديم المصدر
او الفعل كاف في الاهتمام لاتحادهما معنى واما الحصر فلانه في المصدر التوكيدي لا يصح لا مقدرة
نوعيتا كما في ايطن الاطنا اي حقيرا وهذا المصدر وان كان نوعيا الا ان الحصر لمخاطبة
بد الامر يدعي مشاركة الغير او اختصاصه او ينزل منزلة المدعي اي انك فعلت كل ضرب او فعلت غير
ضرب الامير والا لم يقع الحصر موقعه وذلك مخل بالبلاغة وقوله تعالى وكذلك اخذ ربك لم يقع خطابا
لمن يدعي خلاف ذلك النوع او مشاركته والحق كون الكاف مرفوعا على الابتداء والفعل خبره من مجاز
اللفظ الى المعنى كما تقول زيد ضرب بمعنى وضرب وانما هي افعال اي ذات افعال وعلى هذا كلما جا
في القرآن مثل كذلك وفعل الذين من قبلهم كذلك نفصل الآيات كذلك كانوا يكونون وغيرها **قوله** على
ثبات معنى الجمع يشير المص الى ما اشتهر من ان الجملة الاسمية تدل على الثبوت والاستمرار والفعلية فانها
تدل على التجدد والحدوث لكن معنى قولهم ان الاسمية تفيد الثبوت هو انها لا تدل على اختصاص بزمان
معين كما تدل عليه الفعلية وان كان كل منهما يدل على ثبوت النسبة فالمصنف اراد بدلالة مجموع على الثبوت
ان معناه عدم التجدد وقد عرفت ان اسم الفاعل والمفعول انما يشتقان بمعنى الحدوث الآن يشتملان عنه كما في
المؤمن والكافر والصاحب وان اراد بالثبوت الحصول والفعل واسم المفعول كلاهما سوا في ذلك نعم
قد صرح ائمة الاصول بان المشتق انما يكون حقيقة حيث المعنى حاصل في الحال اتفاقا قيل وفي الماضي
اما في المستقبل فمجاز اتفاقا منهم وان كان يخالف فيه انه اما المضارع فانما يكون حقيقة في المستقبل
لان الحال لا وجود لها فلا يكون الفرق بين مجموع ويجمع الا بدلالة مجموع على حصول الجمع في الحال اذا
تجرد عن قرينة الاستقبال لكنها موجوده فيما نحن فيه وان كان ذلك من اخراج الكلام على خلاف
مقتضى الظاهر لتنزيل ما لم يقع منزلة الواقع والقرينة دالة على تجدده في المستقبل وقد تبين من
هذا ان الجملة الاسمية اذا كان احد جزئيها فعلا او مشتقا منه لا يدل على الاستمرار وان
دلت على الثبوت الا ان يكون كل من جزئيها جامدا نحو زيد اخوك فلا شك في افادتها الاستمرار
لعدم دخول الحدث في شي من اجزائها **قوله** ويوم شهدناه سليما وعامر الخ اعلم ان التعبير
باليوم عما وقع فيه هذا يتحمل السؤال الاتي ثم يجد اليوم بنعمه ومنه قوله تعالى وذكرهم بايام الله
ليس المراد ذكرهم بالزمان انما المراد ذكرهم بما وقع فيه وعلى هذا المعنى قولهم ايام العرب
اي وقائعها في الايام وح يعلم صحة ان يراد باليوم في هذه الآية ما يقع فيه من اهوال الحساب و
والثواب والعقاب تدليلا في قوله مجموع له فان الجمع انما يراد لما في اليوم لا لليوم نفسه ويكون
شهدناه من المشاهدة لا من الحضور كما في من شهد منكم الشهر وان كان كل منهما يستلزم الآخر وعلى
هذا يمشي معنى البيت على ان سليما على الدوام مراد بها على حذف المضاف اي حرب سليم
وعامر **قوله** قلت الله لا اخفى وبعد ذلك والظاهر عائد الى الاجل يتضمن باي معنى يحل وكذلك لا

الظاهر انه

شي

فائده

[illegible]

نمرة
٤٨٤

هذه حاشية
الشريف المسماه بالكشف
من سورة هود عليه السلام
الى اخر القرآن

من كتب مولانا امير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين
يحيى بن امير المؤمنين المنصور بالله محمد بن يحيى بن محمد بن يحيى بن محمد
بن رسول الله حفظه الله تعالى وبارك في ايامه
سنة ١٥ جمادى الاولى ١٣٣١

الحمد لله
هذه الحاشية على الكشاف من وقف
مولانا امير المؤمنين المتوكل على الله يحيى ابن امير المؤمنين
المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين طول الله عمره على المكتبة
الجامعة لكتب الوقف بالجامع المقدس بصنعاء من جملة
الكتب الموقوفة في هذه المكتبة بنظر الحافظ وعلى الشرط
[illegible] وصح انه لا يرى بنقله الى
[illegible]
[illegible] ١٣٣

٩